انا لو قدرنا وجود العلة القريبة للمعلول مع عدم العلة البعيدة وجد المعلول بالضرورة فكما
لا نم قوله والا يلزم تخلف المعلول عن العلة القريبة قلنا نعم ولكن لا نسلم بان ذلك محال لان العلة
القريبة ليست علة تامة للمعلول بل جزء منها واذا كان كذلك فالتخلف انما يكون عن وجود جزء
التامة لا عنها وذلك غير ممتنع لانه غير مستقيم لان العلة القريبة وان سلم انها جزء العلة لكن انها جزء
يكون جزءا مستلزما للمعلول اذ لا واسطة بينه وبين تحقق المعلول فلا يمكن تخلف المعلول عنه
لامتناع تخلف اللازم عن الملزوم بل انما نقول ان اريد بقوله يلزم وجود المعلول انه يلزم
وجود المعلول في نفس الامر فممنوع فانه لا يلزم من تقدير وجود العلة القريبة مع عدم العلة
البعيدة وجود المعلول في نفس الامر بل وجود المعلول انما يلزم في نفس الامر اذا كانت العلة القريبة
موجودة في نفس الامر ولا يلزم من تقدير العلة القريبة وجودها في نفس الامر وان اريد به انه يلزم
وجود المعلول على تقدير وجود العلة القريبة مع عدم العلة البعيدة فلا نم لزومه ايضا على ذلك
التقدير فان ذلك التقدير محال اذ لا يلزم وجوده على ذلك التقدير ح ولئن سلم لزومه
على ذلك التقدير لكن لا يلزم منه الا ان يكون المحتاج الى الشيء محتاجا اليه على ذلك التقدير
في نفس الامر وانما يلزم ذلك ان لو كان ذلك التقدير واقعا في نفس الامر وهو ممنوع ولا منافي
ابطال الدور في نفس الامر لا على التقدير ولا يترامى وجود الآحاد في سلسلة واحدة الى
غير النهاية لان كل واحد منها ممتنع الحصول الا بعلة واجبة لكن الواجب بالغير ممتنع ايضا فيجب
وجود علة لذاتها هي طرف لما اشار الى ابطال الدور اراد ان يشير الى ابطال ما ذهب اليه وهو ان
تترامى معروضات العلية والمعلولية في سلسلة واحدة من معلول معين الى غير النهاية فاحتج على ذلك
بوجوه الاول انه لو تسلسلت العلل والمعلولات الى غير النهاية يلزم انقطاع السلسلة على تقدير
لا تناهيها وكل ما يلزم عدمه على تقدير وجوده يكون محالا فتسلسل العلل والمعلولات الى غير النهاية
يكون محالا وانما قلنا يلزم انقطاع السلسلة على تقدير لا تناهيها لان كل واحد من آحاد السلسلة
ممكن لذاته والآحاد باجمعها متعلقة بكل واحد منها فيكون ممكنة لذاتها واجبة لغيرها فلها علة
و

وعلتها اما الآحاد باسرها فيكون متقدمة على نفسها لوجوب تقدم العلة على المعلول او كل واحد منها
والآحاد لا تجب بكل واحد منها ضرورة توقفها على غيره او بعض الآحاد وليس بعض الآحاد اولى
بالعلية من بعض لان كل بعض فرضناه معلول لغيره فيكون علته اولى بذلك ضرورة كونها محصلة
لاجزاء اكثر فيكون متعلق الآحاد بها اولى او امر خارج عنها فيكون كل واحد منها ممتنع الحصول بدونه
والا فيكون بعضها مستغنيا عن الامر الخارج فلا يكون الخارج وحده علة للجملة بل مع علة ذلك
البعض المستغني عن الامر الخارج هف ويكون ذلك الامر الخارج واجبا لذاته لانه لو كان ممكنا لذاته
لاحتاج الى علة فلا يكون السلسلة المفروضة سلسلة تامة ضرورة تقدمه وتقدم علته على جميع
اجزاء السلسلة المفروضة فيكون مع علته جزءا منها وح ينقطع فما قيل من انه يجوز ان يكون
علة السلسلة امرا خارجا عنها ولا يكون واجبا بل ممكنا داخلا في سلسلة اخرى بان يكون في
الوجود سلاسل غير متناهية كل واحدة منها مشتملة على علل ومعلولات غير متناهية لانه ح يلزم
اما ان يكون ما فرضناه سلسلة تامة غير تامة واذا كان واجبا لذاته يكون طرفا للسلسلة بالضرورة
لانه مرتبط بها فان كان في وسطها يلزم ان يكون معلولا هف واذا كان مرتبطا بها ولا يكون
في وسطها يكون طرفا فينقطع به السلسلة قيل ان اردتم بالعلة جملة الامور التي يصدق على كل
١٣٧ كل واحد منها انه مفتقر اليه فلا يجوز ان يكون الآحاد باسرها علة لنفسها وان اردتم بالعلة
الفاعل فلم لا يجوز ان يكون البعض منها فاعلا واما قوله كل بعض فرض ليس فعلته اولى ان يكون
علة للآحاد قلنا لا نسلم ح فانه يجوز ان يكون البعض اولى بان يكون فاعلا للآحاد من علته اجيب
بان المراد بالعلة العلة المستقلة وهي ما لا يتوقف في التاثير الى معاون لا يكون منه والعلة المستقلة
بهذا المعنى لا يجوز ان يكون ما في الآحاد بالضرورة لان العلة المستقلة متقدمة على المعلول بالضرورة
ولا يجوز ان يكون كل واحد من الآحاد لان كل واحد يتوقف تاثيره على معاون لا يكون منه ولا بعض
الآحاد لان علته اولى بان يكون علة مستقلة لان تاثير ذلك البعض بمعاونة علته الا ان يكون علة في
تاثير علته وايضا على تقدير ان يكون المراد بالعلة الفاعل لا يجوز ان يكون البعض منها فاعلا لان